

## إضاءات حول وضعية قطاع التأمين الجزائري للفترة 1995-2010 (عرض المشكلات واستلهاهم الحلول)

د. قندوز طارق

جامعة المسيلة

### ملخص :

يعد قطاع التأمين الجزائري بكرةً يتوفر على فرص نمو حقيقية هائلة لم يتم إستغلالها بالشكل المناسب، فهناك إمكانيات إستثمارية ضخمة وجسيمة يزخر بها تؤدي إلى نموه بسرعة متزايدة، ومن مظاهر تخلف وتأخر سوق التأمين الوطني مكانته ضمن سوق التأمين الدولي خلال الفترة 1995-2010، رغم تطبيق حزمة من الإصلاحات الإقتصادية منذ صدور القانون رقم 07/95 المؤرخ في 25-1-1995 (التحرير وإلغاء الإحتكار العمومي)، ثم تعميق الإنفتاح على الشركات الأجنبية بالقانون 04/06 الصادر في 20-4-2006، لذلك يعزو كثير من الخبراء في هذه الصناعة وجود مشكلات ومعضلات تكبح من تقدمه وتطوره، سنحاول في هذا المقال تشخيصها وإبراز أبعادها وجذورها ومن ثم الخروج بتوصيات مجدية.

### Abstract

The virgin Algerian insurance sector has a real tremendous growth opportunities which are not exploited appropriately, it has also a huge potentials for investment which lead to its rapid and increasing growth. Among the backwardness and retardation of the national insurance market manifestations, its status within the international insurance market during the period 1995-2010. Despite of the application of a set of economical reforms since the issuance of law 09/07

dated on 25th, January 1995 (liberation and public monopoly abolition) then the openness on foreign companies deepened by law n 06/04 issued on 20th, April 2006. Therefore, many experts of this industry attributed the inhibition of its progress and development to the existence of many problems that we will try to diagnose then and show their dimensions as well as their roots then come up with useful recommendations in this article.

**Key words:** The Algerian insurance sector, Financial reforms, Density ratio, Penetration rate

### تمهيد :

تعتبر الصناعة التأمينية من أهم القطاعات الإستراتيجية الحيوية إذ تصنف ضمن الثروات الدائمة، نظرا لمكانتها الهامة التي تمس جميع الأعوان الإقتصاديين، كما تتسم بحساسيتها وتأثيرها في دالة التنمية الإقتصادية والإجتماعية. وفي هذا الصدد، شهد قطاع التأمين الجزائري في العقد الأخير من القرن الماضي عدة إصلاحات كان أهمها إلغاء التخصص الذي يسمح لشركات التأمين بممارسة جميع عمليات التأمين، وفتح السوق أمام الشركات الخاصة الوطنية والأجنبية، وهو ما أدى إلى توسع دائرة المنافسة بين مختلف الشركات الفاعلة في السوق.

وفي هذا السياق، وبالرغم من الإصلاحات التي باشرتها الحكومة، ورغم الجهود والمحاولات الساعية لتحسين المؤشرات في سوق التأمين الجزائري، إلا أن القطاع ما زال بعيدا عن منافسة الإقتصاديات الدولية، وهذا بدليل الترتيب المتدني للجزائر بخصوص القدرة التنافسية للقطاع في التقارير الدولية. وبإجراء مقارنة مرجعية لمركز الجزائر ضمن سوق التأمين الدولي والإفريقي والعربي والمغاربي، في ضوء مؤشر الكثافة والإختراق خلال الفترة 2000-2009 اعتماداً على التقارير الصادرة بمجلة Sigma المتخصصة في سوق التأمين العالمي. نجد أن القطاع تعثره عقبات عديدة ومشكلات متعددة.

ومما سبق في هذه التوطئة نتساءل: ((إلى أي مدى يمكن القول أن المشكلات الهيكلية والمعضلات التنظيمية التي تعترض قطاع التأمين الجزائري قد أثرت على تنافسيته من منظور المؤشرات الأدائية، وذلك في ظل تحديات ورهانات العولمة المالية؟))

تستقي هذه الأوراق البحثية أهميتها البالغة من ضغط الضرورة والحتم اللازم لتقييم مدى تفشي واستفحال الاختلالات والمشكل التي تواجه قدرة الأجهزة الحكومية الوصية في ترجمة الإصلاحات على أرض الواقع باستخدام القرائن والشواهد التي تثبت مدى ضعف مكانة الجزائر ضمن سوق التأمين العالمي، سيما بالنظر للإمكانات الاستثمارية الجسيمة كفرص حقيقية غير مستغلة يزخر بها سوق التأمين الجزائري والتي قدّرها الخبراء والفنيين بقيمة 7 مليار دولار أمريكي، كما تأتي الدراسة في غضون إفرازات العولمة المالية التي تمثل تحدي ورهان على خلفية الفرص المتاحة والمخاطر المحتملة من اتفاقية الشراكة الأوروبية والاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات.

### المحور الأول: تشخيص مركز قطاع التأمين الجزائري دوليا للفترة 1995-2009

يعد قطاع التأمين الجزائري بكرةً يتوفر على فرص نمو حقيقية هائلة لم يتم استغلالها بالشكل المناسب (غربي عبد الحليم، 2010، ص.10)، فهناك إمكانات استثمارية ضخمة وجسيمة يزخر بها تؤدي إلى نموه بسرعة متزايدة (346493 مؤسسة صغيرة ومتوسطة و278576 عدد أصحاب المهن الحرة من الأشخاص الطبيعيين الخواص والمؤسسات الناشطة في الصناعة التقليدية عام 2009 والقطاع الفلاحي والتغطية الصحية و6 مليون مسكن، و270 ألف سيارة تستورد سنوياً، النقل البري والجوي والبحري، البناء والأشغال العمومية... إلخ)، حيث لم يتجاوز رقم أعمال القطاع عتبة 1 مليار دولار وهو رقم بسيط جداً تدل على أنها سوق مخفزة وواعدة وجذابة قابل للتطور قدّرها خبراء صناعة التأمين في الجزائر بقيمة 7 مليار دولار

أمريكي سيما وأن سقف التنافس مفتوح بالجزائر (رياش سهام، 2008، ص 50-52).

بلغ عدد الشركات الناشطة في سوق التأمين الجزائري عام 2009 حوالي 17 شركة، تستأثر العمومية منها على 70% تليها الخاصة 23% وأخيرا التعااضيات 7% (تغير قواعد اللعبة التنافسية حيث كانت الحصة عام 1998 كالتالي: 87%؛ 12%؛ 1% على الترتيب)، وسنستعرض فيما يلي بعض الأرقام حول قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 1995-2010:

جدول يبرز تطور مؤشر إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الجزائري 1995-2010  
الوحدة: مليون دينار

| السنة           | 1995  | 1996  | 1997  | 1998  |
|-----------------|-------|-------|-------|-------|
| رقم الأعمال     | 13028 | 15068 | 15600 | 16027 |
| الترتيب العالمي | -     | 64    | 66    | 66    |
| السنة           | 1999  | 2000  | 2001  | 2002  |
| رقم الأعمال     | 17139 | 19489 | 21783 | 28985 |
| الترتيب العالمي | 68    | 88/69 | 72    | 68    |
| السنة           | 2003  | 2004  | 2005  | 2006  |
| رقم الأعمال     | 31311 | 35758 | 41620 | 46474 |
| الترتيب العالمي | 71    | 65    | 64    | 68    |
| السنة           | 2007  | 2008  | 2009  | 2010  |
| رقم الأعمال     | 53789 | 67884 | 77339 | 80660 |
| الترتيب العالمي | 71    | 65    | 87/70 | -     |

Sources: Direction Des Assurances, Ministère De Finance, Rapports Annuel, Années 1998-2010 - Sigma (N°6/2001- /2011), L'assurance dans le monde en 2000-2010 2N°

حقق سوق التأمين الجزائري تطورا ملحوظا من حيث معدل النمو السنوي لحجم الأقساط المكتتبة بلغ زهاء 32% منتقلا بوتيرة محسوسة بلغت حدود 519% أي من 13028 مليون دينار عام 1995 إلى 80660 مليون دينار عام 2010

إنتاج إضافي وصلت قيمته الصافية خلال نفس الفترة 67632 مليون دينار (المجلس الوطني للتأمينات، 2011، ص.1-4)، كمحصلة ناجمة عن حركية وموجة الإصلاحات الجذرية وإعادة الهيكلة التي باشرتها السلطات المركزية بسن القانون 07/95 الصادر في 25-1-1995 الرامي إلى إدخال الشركات الوطنية معترك المنافسة والتي تم تعميمها بالقانون 04/06 المؤرخ في 20-4-2006 الهادف إلى ترقية مستوى الخدمة وتطوير الفروع التأمينية الحالية وإستحداث شعب جديدة من خلال فصل تأمينات الأضرار عن تأمينات الأشخاص (دخلت حيز التنفيذ عام 2011) (H. Messaadi, 2011, pp.2-6)، والتي تزامنت مع برامج النفقات العمومية على غرار الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004 والمخطط الخماسي لدعم النمو للفترة 2005-2009 بغلاف مالي يقدر بمبلغ 156.9 مليار دولار أمريكي. ويعود سبب الارتفاع المسجل إلى كبر حجم حظيرة السيارات في الجزائر وكثرة مسببات الحوادث المتعلقة بها ينضاف إليها إدراج التأمينات على السيارات ضمن التأمينات الإجبارية (تعريف الضمان على خطر الاصطدام)، ونمو عمليات بيع السيارات بالتقسيط بواسطة البنوك التي تشترط عقد تأمين شامل على السيارة، وإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وفرض عقد تأمين السفر للراغبين في الحصول على تأشيرة إحدى دول الاتحاد الأوروبي، ناهيك عن تطبيق مخطط الدعم الفلاحي الذي يشترط التأمين ضد المخاطر الفلاحية على الفلاحين الراغبين في الاستفادة من الإعانات والخدمات التي يقدمها.

والجدول أسفله يبرز مكانة الجزائر ضمن سوق التأمين المغاربي

جدول يوضح مقارنة سوق التأمين الجزائري بالسوق المغربي والتونسي 2009/2000:

الوحدة: مليون دولار

| عام 2000                  | المغرب | الجزائر | تونس  |
|---------------------------|--------|---------|-------|
| اجمالي الأقساط            | 964    | 260     | 332   |
| الحصة من السوق العالمية % | 0.04   | 0.01    | 0.01  |
| الترتيب العالمي           | 46     | 69      | 63    |
| معدل الاختراق             | 2.79   | 0.49    | 1.69  |
| الترتيب العالمي           | 45     | 86      | 65    |
| نسبة الكثافة              | 34     | 8.2     | 34.7  |
| الترتيب العالمي           | 65     | 82      | 64    |
| عام 2009                  | المغرب | الجزائر | تونس  |
| اجمالي الأقساط            | 2583   | 797     | 758   |
| الحصة من السوق العالمية % | 0.06   | 0.02    | 0.02  |
| الترتيب العالمي           | 53     | 70      | 74    |
| معدل الاختراق             | 2.80   | 0.60    | 1.90  |
| الترتيب العالمي           | 50     | 86      | 63    |
| نسبة الكثافة              | 80.70  | 22.90   | 73.80 |
| الترتيب العالمي           | 68     | 82      | 70    |

Source: Sigma (N°6/2001)(N°2/2010), L'assurance dans le monde en 2000-2009

من الجدول أعلاه، نقدم التوصيفات والتحليلات وزوايا النظر التالية:

احتلال الجزائر لمراتب متأخرة جدا حيث تتدّيل في المركز 70 من أصل 87 بلد شمله تقرير عام 2009، والشئ الملاحظ هو أنها تأخّرت بمرتبة رغم إرتفاع حجم الإنتاج الوطني من التأمينات الذي تطور بزيادة صافية بلغت 207%، حيث إنتقل من 260 مليون دولار عام 2000 إلى 797 مليون دولار عام 2009، ورغم ذلك فحصة الجزائر ضمن سوق التأمين العالمي تكاد تنعدم وتؤول إلى الصفر بـ 0.02%

وضمن سوق التأمين الإفريقي 1.61% فقط. ورغم التحسن في الإنفاق الفردي خلال هذه الفترة بسبب إرتفاع أسعار المحروقات في البورصات العالمية حيث إنتقل الدخل الفردي من 1677 دولار عام 2000 إلى 3450 دولار عام 2009 إلا أن الكثافة التأمينية تبقى بعيدة جدا مقارنة بمعظم دول العالم (الشركة السويسرية لإعادة التأمين، 2010، ص ص.36-44)، وحسب هذا المعيار تحتل الجزائر المرتبة 82 من أصل 87 بلد ضمّه التقرير لعام 2009، حيث إنتقل من 8.2 دولار للسكان عام 2000 إلى 22.9 دولار للسكان عام 2009، ونشير إلى أن المعدل العالمي لهذا المؤشر يقدر بـ 595.1 دولار للسكان، والمتوسط القاري لإفريقيا بلغ 48.8 دولار للسكان. أما فيما يتعلق بمساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الخام فهو الآخر ضعيف إذ إرتفع معدل الإختراق بشكل طفيف من 0.49% عام 2000 إلى 0.6% عام 2009 مترجمة بذلك المركز 86 أي ما قبل الأخير ليظل بعيداً جداً عن المستويات الدولية والقارية المقدرة بـ 6.98% و 3.26% عام 2009، ونشير إلى أن المعدل العالمي لهذا المؤشر يقدر بـ 7%، والمتوسط القاري لإفريقيا بلغ 3.30%.

حقّق سوق التأمين المغاربي L'assurances au Maghreb (الجزائر، تونس، المغرب) عام 2010 رقم أعمال إقترب من 4 مليار دولار إمبريكي (3924 مليون دولار) بزيادة طفيفة مقارنة بعام 2009، وفيما يتعلق بمعدل الإختراق Taux de Pénétration احتلت المغرب المرتبة الأولى بـ 2.26% تليها تونس بـ 1.76% ثم الجزائر بـ 0.73%، وفيما يخص معدل الكثافة لكل ساكن La Densité par Habitant جاءت تونس في الصدارة بـ 73 دولار تتبعها المغرب بـ 65 دولار ثم الجزائر بـ 30 دولار. وعن مساهمة الفروع التأمينية في محفظة الإنتاج الكلي للقطاع، فالسوق المغربي يتشكل من 43% تأمينات الأشخاص Assurances de Personnes تليها تأمينات السيارات Assurances Automobile بحصة 41%، بعكس السوق التونسي نجد فرع تأمين السيارات

يهيمن على معدل 46% ثم تأمينات الأشخاص بـ 28%، أما السوق الجزائري فتسيطر عليه شعبة التأمين على السيارات بنصيب يقترب من 50% وتأتي في المرتبة الثانية حقبة الحريق وتأمينات الأخطار المتنوعة IARD بـ 34% (18% في تونس، 11% في المغرب) أما التأمين على الأشخاص فلا يمثل سوى 7% من رقم الأعمال. وفي ذات السياق، سجل فرع تأمينات النقل Assurances Transport نسبة مساهمة بـ 7.4% في الجزائر و6.8% في تونس و4.1% في المغرب، بينما بلغت تأمينات القروض Assurances Crédit حصة 0.9% في تونس و0.5% بالجزائر و0.3% في المغرب فقط. والجدير بالملاحظة أن متوسط معدل الإحتراق للدول المغاربية بلغ 1.38% ومتوسط نسبة الكثافة بلغت 50 دولار لنسنتج هامشية وضالة الحصيلة الإجمالية للقطاع مقارنة بالمتوسط العالمي La Moyenne Mondiale للإحتراق 6.89% والكثافة 629 دولار للسكان.

إذن من هذه النتائج الهزيلة والمتواضعة التي لم ترتقي إلى مستوى الطموحات والآمال المنشودة كبلوغ سقف 1 مليار دولار، ومن منظور المقاربة النظامية فإن المسؤولية تقع على عاتق جميع الأطراف الفاعلين في القطاع. إن تباطؤ عملية التجسيد وهي المرحلة الأهم يكاد يجرد المخططات الحكومية بترسانتها القانونية من الواقعية (حبر على ورق)، فالإستثمار لا يحتمل طول الإنتظار ولا يؤمن بالنصوص والتنظير بقدر ما يؤمن بالأفعال والتطبيق. حيث إن الطاقة الفعلية لسوق التأمين الجزائري تصل حسب المصادر الحكومية الرسمية إلى 7 مليار دولار أمريكي، فالقطاع واعد ومجدي ومجال مزاوله النشاط الإستثماري فيه غير مكتسح وجذاب، فرقم الأعمال خلال الفترة 1995-2009 متواضع جدا، ولا يتجاوز 1 مليار دولار، وهو ما يعادل 0.7% من الناتج الداخلي الخام بمتوسط إنفاق سنوي في حدود 22.9 دولارا للفرد، وقد تكبد قطاع التأمين الوطني خسائر جسيمة كفرص ضائعة ومهدورة، بسبب عزوف غالبية المواطنين الجزائريين عن تأمين بيوتهم وممتلكاتهم وكل أنواع الممتلكات الأخرى

باستثناء السيارات. وعدم الإقبال على طلب الخدمات التأمينية له مبررات موضوعية ومسوغات منطقية تتمثل في المشاكل المستعصية التي يتخبط فيها.

### المحور الثاني: تشخيص الصعوبات التي تعترض قطاع التأمين الجزائري

إن استقراء الشواهد الميدانية والقرائن القطعية تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن سوق التأمين الجزائري تواجهه وتتحللله جملة من القيود الداخلية وتحتلجه سلسلة من العقبات والعوامل الخارجية، التي أثرت سلباً في دالتي العرض والطلب، وضآلة الحصيلة الإجمالية لشركات القطاع ومنه تدهور تنافسية مؤشري الكثافة والاختراق، ويعزو خبراء صناعة التأمين المحلي أهم أسباب تأخر وتباطؤ وتيرة نمو القطاع مقارنة بالأسواق العالمية إلى النقاط الأساسية التالية:

#### 1- ضعف ديناميكية نمو الاقتصاد الوطني خارج المحروقات:

إنّ من أهم العوامل التي تكبح جماح الإكتتاب والتعاقد مع شركات التأمين في الجزائر إستفحال ظاهرة التبعة الربعية التي أسفرت عن عدم تنوع القاعدة الإنتاجية لجهاز العرض أدت إلى تفشي العديد من المشاكل، على غرار إرتفاع المعدلات الفعلية للبطالة (تزعزع منظومة الأجور والرواتب) والتضخم (النفقات والمستويات المعيشية) والفقر (إنخفاض مستوى الدخل الفردي)، ومنه إنخفاض متوسط نصيب الفرد من أفساط التأمين (لعميد نور الهدى، 2010، ص.156).

#### 2- نقص فادح في تكوين الكوادر البشرية وتأهيل الخبرات الفنية:

عدم الإستفادة من مئآت الإطارات الجزائرية الموجودة بماليزيا وكثير من دول الخليج، والتي كانت وراء نجاح الكثير من التجارب، كما أن إنعدام سياسات واضحة للإستثمار في رأس المال البشري كأصل فكري، أدى إلى لا جودة الخدمات المقدمة . على غرار قلة وجود إعلام ودوريات متخصصة، ونقص في مكاتب الإستشارة في مجال

الخدمات التأمينية حيث يتم اللجوء إلى المكاتب الأجنبية (بوكساني رشيد، 2006، ص ص. 57-59).

### 3- إهمال الأدوات الابتكارية في صناعة القرارات التأمينية:

هناك قصور وعجز رهيب في عدم إهتمام شركات التأمين بتطوير وإستحداث منتجات تأمينية جديدة، والملاحظ أن أغلب التغطيات الموجودة حاليا تقليدية وبسيطة، ويرجع السبب في ذلك إلى غياب برامج إعلامية مكثفة تهتم بالبحث العلمي لغايات تطوير نوعية المنتج التأميني المحلي.

### 4- ذهنية المسير الجزائري الإتكالية (الجمود والتصلب):

والتي تنامت بسبب النهج الإشتراكي للإقتصاد التأميني الجزائري لمدة 33 سنة من المركزية والتخطيط أين كانت الدولة توفر للشركات العمومية المحتكرة الغطاء والحماية والدعم كعمليات التطهير المالي للشركات المفلسة في دورة الإستغلال، مما أعاق من حركيتها التنافسية في التصدي وقدرتها على الصمود والمواجهة بعد إنفتاحه عام 1995 وولوج معترك المنافسة ضد المتعاملين الخواص (المحليين، الأجانب) في سيناريو ومشهد لم يكن مألوف من ذي قبل، الأمر الذي إنجر عنه تفضيل الأفراد شركات تأمين القطاع الخاص عن القطاع العمومي، كما تعتبر الذهنية الإحتكارية للشركات العمومية وموروثها في التسيير الإداري المتصلب من أهم الكوابح لإرساء مناخ استثمار منتج (أقاسم نوال، 2001، ص ص. 211-220).

### 5- غياب نظام معلومات وطني موحد خاص بالقطاع:

فالتضارب في الأرقام والتباين في الإحصائيات المقدمة من مديرية التأمينات بوزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات يبرز هذا الطرح، كما أنّ النقص الشديد في البيانات والمعطيات الحديثة اللازمة لمزاولة عمليات التأمين حيث لا يتم استيفائها بصورة صحيحة ومنظمة في السوق الجزائري والتي تعيق في تسهيل مأمورية صناعة

القرار على القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية (التسويقية، الفنية، المالية) بالرغم من التوسع في إدخال الحاسبات الآلية في معظم الأسواق (Kassali Djamel, 2011, pp.8-9).

#### 6- قلة ومحدودية الوعي (النضج) التأميني:

يعتبر غياب ثقافة التأمين عقبة كؤود وحجرة عثرة لازدهار وانتعاش سوق التأمين الوطني، حيث يعود عزوف وإعراض المواطنين عن اقتناء بوالص الحماية والأمان إلى افتقارهم إلى البصيرة الضمانية (حسابي حسين، 2007، ص ص.105-114)، وضيق مدارك نظرهم بحزمة المنافع والفوائد التي تتمخض عنها عملية التعاقد والاكتتاب لدى الوكالات والفروع المنتشرة عبر كافة التراب الوطني، ومن بين إرهابات هذه المعضلة كما تؤكد ذلك الدراسات والأبحاث أن الأشخاص يلتزمون بتأمين السيارات بعد انتهاء صلاحيتها تفاديا لسحب رخص السياقة في نقاط المراقبة الأمنية المكثفة وبالتالي الخضوع لعقوبة المنع من قيادة السيارة لمدة ثلاثة أشهر كاملة مع الغرامة المالية، فقد أصبحت منظومة التأمين مرادفة للسيارة في الأذهان، ومن مظاهرها أيضا أن المداخل الإجمالية المسجلة في نشاط التأمينات بالجزائر مصدرها التأمين الإلزامي على السيارات ونفقات المواطنين تظل محصورة في هذا الفرع التقليدي (49% من مجموع المحافظ التأمينية عام 2010)، ويزيد الطين بلة تجاهل الجهات الوصية القيام بالحملات التحسيسية والبرامج التنويرية ذات البعد التشاركي (Benarbia Mohamed, 2011, pp.3-4).

#### 7- الحساسية (القناعات) الدينية:

ترجع هامشية وهشاشة التغطيات التأمينية بالجزائر، إلى ما يعرف بمشكلة الإعتقاد الديني والنظرة التحريمية السائدة لدى شرائح واسعة من المجتمع الجزائري، إذ يعتقد الفرد أن المخاطر التي تهدد حياته وممتلكاته قضاء وقدر والتعامل مع موضوع

التأمين التجاري يتم بهذا المنطق، وتزداد ثقافة التحريم الراسخة في أذهان المواطنين الجزائريين خصوصا في شعبة تأمينات الأشخاص بإعتبار أنها من البيوع المحرمة لإشتغالها على الغرر الفاحش والربا والقمار، وتزداد الأمور تعقيدا بتأخر الوصاية في إصدار القوانين التي تفتح المجال وتسمح لشركات التأمين من مزاوله وممارسة صيغ التكافل والتعاون وفق قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، رغم أن تعداد السكان المسلمين الذين يبلغ عددهم 36 مليون نسمة .

## 8- غياب الفضاءات المالية وقصور مجالات الإستثمار:

لا تلعب بورصة القيم المنقولة في الجزائر دورها كوعاء لتعبئة السيولة المالية كما هو الشأن في الدول المتطورة أو حتى المجاورة كتونس والمغرب، توظف فيها شركات التأمين مدخرات وإشترابات زبائن المتعاقدين معها كأسهم في البورصة والبنوك، فسوق الأوراق المالية بالجزائر غير نشطة والأفق المنظور لها لا تزال بعيدة عن مستوى ديناميكية الاقتصاد الوطني. كما يفرض القانون الجزائري على شركات التأمين المتواجدة في السوق الوطنية تخصيص نسبة 50% من مداخيل وفوائض الشركة في سندات الخزينة العمومية (Amara Latrous, 2001, pp.5-7). وينضاف إلى ذلك تواضع ثقافة البورصة لدى المواطنين الجزائريين، وتعدى ذلك حتى للشركات الوطنية لا سيما العمومية منها التي تزرع تحت عجز مالي خائق وتبحث عن حلول كلاسيكية كرفع تسعيرة التأمين للحفاظ على صلابه مركزها المالي والقدرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المتضررين، كل ذلك أثر سلبا على مردودية وازدهار القطاع.

## 9- الدعم والحماية الحكومية وغياب الصرامة في تطبيق القوانين:

تفشي ثقافة الإتكال والإعتماد على الدولة لدى المواطن الجزائري رغم صدور الأوامر والمراسيم التي تحجر العائلات على التأمين ضد الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية بعد فياضانات باب الواد 2001 وزلزال بومرداس 2003 (مقتضى

الأمر رقم 12/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وتعويض الضحايا)، إلا أن الحكومة عجزت وفشلت فشلا ذريعا في إقناع الجزائريين بتأمين ممتلكاتهم المنقولة والثابتة من المخاطر (البيوت والمنازل والمحلات والمصانع والمساحات الزراعية، ... إلخ)، فوجهة نظر الأسرة الجزائرية أنه لا داعي لدفع المال بما أن الحكومة تتكفل بترميم السكنات وتعويض المتضررين عن الخسائر .

#### 10- عدم إعتناق الأساليب التسييرية الحديثة:

أدى عدم تبني شركات التأمين الوطنية للمقاربات الإدارية المعاصرة (إدارة الجودة الشاملة، التحسين المستمر، المقارنة بالأفضل، إعادة الهندسة، ... إلخ) إلى ضعف أداء النظام الإنتاجي وغياب الفعالية في الأداء والكفاءة في الاستغلال التي بدورها تنعكس سلبا على القدرات التنافسية للمنتج التأميني الوطني كجودة وتكلفة الخدمات المقدمة (ثمن القسط، الاستقبال، الديكور والمظهر، فترة الانتظار، الوفاء بالالتزامات، ... إلخ)، ومن ملامح هذا العنصر عدم الالتزام بالوقت القانوني للتعويض وعدم إخطار الزبائن بالتسديد، فهناك انتقادات لازدة (استياء وتذمر) موجهة لشركات التأمين من قبل الزبائن المتعاقدين والمواطنين أصحاب الشكاوي الذين تعرضت مركبتهم إلى حوادث المرور، بسبب التأخر عن تسديد تعويضات الحوادث والأضرار الجسمانية والمادية المستحقة التي يتعرضون لها رغم استيفاء كل الشروط اللازمة لتحصيلها وتخطي الآجال القانونية المحددة (Amine Mouslim, 2010, pp.5-6).

#### 11- قصر النظر التسويقي لدى مسؤولي شركات التأمين الوطنية:

إن غياب تطبيق المفهوم الحديث للتسويق في شركات التأمين بالسوق الجزائري القائم على الإهتمام بإشباع حاجات ورغبات المؤمن لهم بدلا من التفكير في الربح كمؤشر للنجاح، إضافة إلى عدم الإهتمام بإدارة القوى البيعية، حيث يلعب البيع الشخصي دور هام من خلال إيجاد علاقة تمتد لآجال مستقبلية مع المستأمن عن

طريق عرض قدرات الشركة في تقديم أفضل خدمة، والنظر إلى بحوث التسويق على أنها تكلفة غير مبررة الذي يعتبر إهدار لمنطق الكفاءة التسويقية ومنه غياب دراسات السوق التأميني، ومن ثم فغياب ثقافة التسويق الحديث أدت إلى انخفاض الطلب. وفي هذا الصدد ترجع أسباب غياب تطبيق مبادئ وتقنيات التسويق في الشركة الجزائرية إلى عدم اقتناع المسؤولين بجدوى المفهوم التسويقي في تحسين الأداء التنافسي، وعدم المعرفة بتقنيات التسويق وكيفية تطبيقها في مجال الخدمات التأمينية، ونقص وغياب المختصين في مجال التسويق، وغياب الشروط والظروف الملائمة لإدماج التسويق في قطاع الخدمات التأمينية، وهناك استعمال خاطئ للتسويق حيث يعبر عنه في كثير من الحالات عن الوظيفة التجارية والبيعية، وأخيرا هناك عائق إيديولوجي يحول دون تبني المفهوم التسويقي في شركات التأمين باعتباره نشاط مكلف وغير منتج (مقاومة التغيير) (L'actuel international NRA, 2007, pp.18-19).

## 12- التباطؤ والتأخر الفادح في إصدار التشريعات والقوانين:

وذلك لتغطية بعض النقائص والثغرات التي جاءت في القانون 07/95 سيما فيما يتعلق بالسماح لشركات التأمين الأجنبية بمزاولة نشاطها بالجزائر، ومثال آخر للقانون 04/06 الذي أعطى مهلة خمس سنوات الممنوحة لشركات التأمين الفاعلة بالجزائر لفصل تأمينات الحياة على غير الحياة، غير مبررة ولا تساير الديناميكية المتسارعة للتحديات المحيطة، ومن ملاحظها إنعدام التوازن بين تأمينات الأشخاص (7%) وتأمينات الأضرار (93%) عام 2010. حيث يؤدي ذلك إلى إضعاف حوافز الشركات للإستثمار وتنمية الإتجاهات الإحتكارية (الإضرار بمناخ الإستثمار) (Investir Magazine, 2008, p.49).

### 13- عدم نجاعة الجهات الرقابية في إرساء مناخ استثمار وفق مبادئ الحوكمة:

عدم تبوء وإحتلال الجزائر لمراتب متقدمة ضمن سوق التأمين الدولي قاريا وإقليميا يعزى حتما إلى وجود خلل وثغرات في مهام الجهات الوصية وأجهزة الإشراف والضبط والتأطير والتنظيم الفني للقطاع (المجلس الوطني للتأمينات، لجنة الإشراف على التأمينات، الإتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين، صندوق ضمان السيارات، صندوق ضمان المستأمنين) من زاوية إنحيازها إلى الفعل والتطبيق والتجسيد وتجنب لغة الخشب والتنظير الباهت، فالحك يكمن في تقييم دورها في تثبيت أسس ودعائم الحوكمة (المساءلة، الشفافية، الإئتمان)، وتوفير جو ديناميكي وسليم للتنافس والتباري بين العارضين (فأسعار وثائق التأمين غير محررة كليا بل تحددها السلطات). ينضاف إلى ذلك أن هذه الأجهزة تشتكي من تبعيتها للوزارات والمصالح الحكومية، وقلة وكالاتها ومقراتها الفرعية وعدم توفر الإمكانيات اللازمة لتحقيق الأهداف المرسومة (بيشاري كريم، 2005، ص ص. 84-93).

### المحور الثالث: النهوض بقطاع التأمين الجزائري (الآليات والسبل: مقترحات تعميق برامج الإصلاح)

إن قطاع التأمين الجزائري يزخر حاليا بقدرات سوق واعدة ومتعطشة قابلة للتوسع والتمدد، ذات اتجاه صاعد وبارز وذات طابع ترقوي رغم المشكلات العديدة والعراقل المتعددة، ويتجلى ذلك من خلال حجم الأعمال الكامن المقدّر بـ 7 مليار دولار أمريكي كإمكانيات غير مستغلة (طاقات مهددة ومعطلة)، لكن الإشكال المطروح حاليا لا يكمن في الجانب الكمي، وإنما في الجانب النوعي أي لا يكون في كم يجب أن نستثمر لكن كيف يجب أن نستثمر؟، حيث تبرز قوة وفعالية الجهاز التأميني في قدرته على التنمية وحماية الاقتصاد الوطني من الهزات الخارجية والصدمات التي قد تنتاب تطبيق برنامج الاستثمار العمومي 2010-2014، ومن ثم أصبح من المتطلبات الملحة على هيئات الرقابة والإشراف والشركات البحث في الميكانيزمات

والاستراتيجيات التي تمكنها من تخطي المعوقات والعقبات التي تثبط وتكبح من نمو السوق، علاوة عن التعامل مع تداعيات الشراكة الأوروبية واتفاقية الجاتس، الأمر الذي يستوجب التكيف مع تحديات المحيط التنافسي بكسب هذه الرهانات من خلال تعظيم المكاسب والتقليل من المخاطر على ضوء تنمية شركات التأمين الجزائرية لميزتها التنافسية، سيما مع التطور الذي عرفه النشاط التأميني بالجزائر كان له تأثير كبير على تطور المنافسة في القطاع، لذلك نقترح تسريع وتيرة ترجمة وتحسيد الخطوات والإجراءات والتدابير التالية (وزارة المالية، 2008، ص ص.6-7):

### 1 - تحسين تسيير الشركات:

- الاهتمام بتصميم شبكة معلومات وطنية لإمداد متخذي القرارات بالمعلومة المثلى لمسايرة تقلبات السوق الدولي، من خلال الإستثمار في التكنولوجيا التأمينية ووسائل المعلومات والاتصالات المتطورة المستعملة في الشركات الأجنبية.
- تعزيز دور مجالس الإدارة وإقرار مقاييس النتيجة والنجاعة.
- تعزيز أنظمة الإعلام وإستعمال جمعية شركات التأمين الجزائرية كفضاء للتشاور وتبادل الخبرات في هذا الميدان.
- إقرار قواعد مشتركة للرقابة الداخلية.
- تعزيز القدرات المالية للشركات، فضلا عن مواكبة المعايير العالمية لإستيفائها في ميادين التعويضات، الملاءة المالية، الاحتياطات الفنية، التوظيفات المالية.
- البحث عن السبل الفعالة لإستقطاب الإستثمار طويل الأمد المولد للقيمة المضافة والمنتج للثروة بفتح المجال أمام الإستثمار الأجنبي وإقامة عقود الشراكة لتطوير القطاع من خلال السعي لتحديث بنیان السوق المالي.

## 2 - تخفيض نشاط التأمينات:

- تخفيض شروط اعتماد وسطاء التأمينات.
- تخيين القواعد الاحترازية المرتبطة بنشاط التأمينات.
- دراسة مدى مناسبة فتح السوق أمام الوسطاء الدوليين للتأمين المباشر.
- تبسيط الجهاز الجبائي الخاص بمداخليل توظيف الأموال برسم التأمين على الأشخاص والرسمة.
- تخيين مستويات تمثيل الإلتزامات المنظمة بموجب قيم الدولة.

## 3 - تحسين المستوى العام للسوق:

- إعادة دور وصلاحيات مختلف شركات سوق التأمينات، وجمعية شركات التأمين الجزائرية والجهاز المركزي للتسعيرة، توخيا للإستعمال الأقصى لموارد كل واحدة منها، ومن ثمة تفادي ازدواجية الاستعمال.
- إحداث مدرسة وطنية للتأمينات تحسبنا للكفاءات داخل السوق، من خلال الإستثمار في الموارد البشرية بإستقطاب وتدريب العاملين، والبحث عن الكفاءات القادرة على التفاعل مع متغيرات الصناعة التأمينية.
- تشجيع صيغة التأمين المشترك كأداة انضباطية للتنافس بين المتعاملين.
- تشكيل مجتمعات تأمينية على مستوى هيئة إعادة التأمين الوطنية، وذلك بغية تحسين الاحتجاز المحلي.
- احترام الاتفاقيات المبرمة فيما بين الشركات في مجال تعويض الضحايا.
- التشجيع على تبني صيغ التأمين الإسلامي التي تراعي هوية الفرد الجزائري بمحاكاة التجارب الناجحة لدول الخليج.
- تكثيف البرامج التحسيسية والحملات التبصيرية، وإعتبار نشر ثقافة التأمين قضية وطنية نظرا للفائدة التي يقدمها التأمين للدولة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

➤ منح الاستقلالية في تحديد أسعار منتجات التأمين من أجل تشجيع التوفير ورفع المردودية.

➤ تشجيع الشركات على اعتناق التسويق التأميني، حيث يلعب دور حيوي في تسريع وتيرة نمو قطاع التأمين، فصناعة التأمين بالسوق الجزائري تحتاج لتطوير إستراتيجيات تسويقية مرنة تواكب التغيرات الدولية.

### خلاصة :

من المعطيات السابقة، قصارى القول فإن دور الشركات في تنمية وتطوير سوق التأمين الجزائري خلال الفترة 1995-2010 لم يرتقي إلى مستوى الطموحات والرهانات بالنظر إلى تواضع وهامشية مردودية القطاع الذي رغم الإصلاحات الهيكلية المنتهجة والإجراءات التشريعية المقننة والتدابير التنظيمية المرسومة لم تتوصل شركاته العمومية والخاصة إلى تجاوز عتبة 1 مليار دولار، إذن هناك مشكلات مستعصية ومعضلات مزمنة ضاربة بأطنائها تمثل ظروف ومتغيرات تعتري وتنتاب البيئة التأمينية التي تعمل فيها الشركات تعيق السير الحسن لأنشطتها وجهودها .

وفي نهاية هذا البحث، فإن من مستلزمات تعضيد القدرة التنافسية للقطاع، التحضير التداؤبي المكثف بين كل الهيئات الرقابية على التأمين وإتحادات التأمين بغية تعظيم نشر الوعي التأميني، لذا يجب أن يكون جميع العاملين في هذه الصناعة رسل لنشر الوعي التأميني لدى المواطن بالإضافة إلى حماية حقوق حملة الوثائق وحل مشكلات القطاع ودراسة وإعتماد الوثائق مع الأجهزة المتخصصة، وبالتالي يجب على صناع القرار وضع آليات ترفع مستوى الوعي التأميني لدى عمال القطاع أولا ثم لدى الأفراد عن طريق الحملات التحسيسية الواسعة، وإعداد الندوات والملتقيات العلمية واللقاءات في وسائل الإعلام المختلفة التي تعمل حول إبراز أهمية ودور التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

وفي هذا الإطار، يجب تجاوز العقبات والعوائق التي تثبط وتكبح تطور الصناعة التأمينية، لأنه لو تستمر الظروف والأوضاع على هذا النسق، فيرتقب أن تميل الكفة لصالح الشركات الأجنبية، التي تتوفر على أساليب متقدمة جداً في الزحف واكتساح أسواق البلدان النامية، خصوصاً وأن المجاميع الإنتاجية الوطنية في وضعية حرجة وورطة حقيقية، تجعل دالة ربحيتها على المحك نظراً للمشاكل التي تعاني منها. وفي هذا السياق، فإن مسؤولية النهوض بقطاع التأمين الجزائري تقع على عاتق جميع الكيانات الفاعلة في السوق، لذلك على مسؤولي الجهات الحكومية الوصية التفكير الجدي، في ضرورة بذل المحاولات ومضاعفة الجهود المضنية، بالتنسيق مع الجميع من أجل رسم خارطة طريق تؤدي إلى:

➤ تسريع وتعميق وتيرة الإصلاحات، لتنسجم وتتناغم مع مستلزمات الانفتاح الاقتصادي والتحرير المالي، كي تستجيب بصفة مستعجلة لمقتضيات التنافسية الدولية.

➤ تخيين المنظومة القانونية والتشريعية، لاسيما في جانب تحسين مناخ أعمال مشجع ومستقر، في إطار إرساء ميثاق للحوكمة، الأمر الذي ينبثق عنه آفاق أكثر مرونة، فيما يتعلق بانتعاش السوق الوطني للتأمين.

➤ تحميل أجهزة الإشراف والرقابة مسؤولية توثيق عرى التعاون، وتمتين أواصر التنسيق بين جميع المتعاملين، والالتزام بأخلاقيات المهنة، بما يحفظ حقوق غالبية الأطراف، ومنه زيادة الطاقة الاستيعابية للسوق.

➤ احترام معتقدات وقناعات المجتمع الجزائري، فلا بد من فتح المجال للتأمين التكافلي المنتشر في جنبات العالم الإسلامي، الذي يستمد منطلقاته وأصوله من روح الشريعة، بغرس وإذاعة قيم التضامن والتراحم والتآخي، فهذه الصيغة تستهدف غاية عظمى وسامية، وهي تحقيق الاستقرار في المجتمع.

## قائمة المراجع باللغة العربية

### الندوات والملتقيات العلمية

- غربي عبد الحليم، تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية، الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة سطيف، الجزائر، 2010

### المجلات والأبحاث العلمية

- بوكساني رشيد، إصلاحات وواقع سوق التأمينات في الاقتصاد الجزائري، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 01، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006
- مجلة أخبار المالية، العدد 10، وزارة المالية، الجزائر، جويلية 2008

### الرسائل والأطروحات الجامعية

- أقاسم نوال، دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة قطاع التأمين في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية 1992-1998)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001
- بيشاري كريم، تسويق خدمات التأمين وأثره على الزبون (دراسة حالة شركة CAAT)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة البليدة، الجزائر، 2005
- حساني حسين، تقييم الأداء في شركات التأمين (حالة الشركة SAA)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتجارة والتسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2007
- رياش سهام، قطاع التأمين ومكانته في الاقتصاد الوطني (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008
- لعميد نور الهدى، واقع سوق التأمين الجزائري في ظل الانفتاح الاقتصادي (1995/2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2010

### قائمة المراجع باللغة الأجنبية

### التقارير الظرفية حول القطاع

- Direction Des Assurances, Ministère De Finance, Rapports Annuel, Années 1998-2010

### الندوات والملتقيات العلمية

- Benarbia Mohamed, Les perspectives de développement de l'industrie des assurance en Algérie et les reformes nécessaire pour promouvoir ses capacités concurrentielles, Colloque international sur les sociétés d'assurance takaful et les sociétés d'assurances traditionnelles entre la théorie et l'expérience pratique, Université Sétif, Alger, 2011, <http://www.univ-ecosetif.com/seminars/takaful/23.pdf> (Consulté le 3-1-2012)

### المجلات والأبحاث العلمية

- Amara Latrous, Les entreprises publiques doivent se remettre en cause, revue Algérienne des assurances, UAR, N°2, 2001
- Amine Mouslim, Assurance automobile, Revue recherches économiques, Editée par Dar El Abhaath, Alger, 2010
- Dossier (le marché des assurances et l'assurance dans la mondialisation), Investir Magazine, N°26, Alger, 2008
- Le marché des assurances en Algérie (le taux d'évolution, les branches, interview), L'actuel international NRA (les nouvelle revues algériennes), N°77, Chéraga, Alger, 2007
- Les non-dits sur les assurances en Algérie, Abhath Iktissadia, Revue économique mensuelle, 2010
- Marché des assurances, Chiffre d'affaire en progression, revue L'actuel, N°72, éditer par Nouvelle Revues Algérienne, 2007

### المواقع الالكترونية

- H. Messaadi, Marché Maghrébin des assurances près de 4 milliards de dollars en 2010, Bulletin N°15, Conseil national des assurances, 2ème Trimestre 2011 (<http://www.cna.dz/pdf>)
- Kassali Djamel, Communication portant sur la restructuration du secteur Algérien des assurances, (<http://www.cna.dz>)

- Le Bulletin des Assurances, N°14, 2011, <http://www.cna.dz/bulletin14/pdf> (Consulté le 1-7-2011)
- Sigma(N°6/2001)(N°2/2010), L'assurance dans le monde en 2000-2009, <http://www.suisse.com/Sigma> (Consulté le 5-3-2011)
- [http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=554875&issue\\_no=11385](http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=554875&issue_no=11385) (Consulté le 3-5-2011)
- <http://alroya.com/node/109010> (Consulté le 5-2-2011)
- [http://www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com\\_content&view=article&id=5451:2011-03-15-17-14-15&catid=28:2010-04-29-13-18-43&Itemid=83](http://www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=5451:2011-03-15-17-14-15&catid=28:2010-04-29-13-18-43&Itemid=83) (Consulté le 29-4-2010)
- <http://www.elkhabar.com/ar/economie/236245.html> (Consulté le 24-11-2010)
- <http://www.echoroukonline.com/ara/economie/36596.html> (Consulté le 15-5-2009)
- [http://annasronline.com/index.php?option=com\\_content&view=article&id=1687:----2300----&catid=34:2009-04-06-12-59-04&Itemid=27](http://annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1687:----2300----&catid=34:2009-04-06-12-59-04&Itemid=27) (Consulté le 30-6-2010)
- <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A0DC67E9-9155-45D7-B47D-51C83448256E.htm> (Consulté le 3-1-2011)
- [http://www.darelabhath.dz/pdfs/Revue\\_Avril.pdf](http://www.darelabhath.dz/pdfs/Revue_Avril.pdf) (Consulté le 23-7-2011)
- [http://www.elayem.com/index.php?option=com\\_content&view=article&id=5899](http://www.elayem.com/index.php?option=com_content&view=article&id=5899) (Consulté le 15-5-2011)
- <http://www.echoroukonline.com/ara/?news=48951?print> (Consulté le 1-3-2010)
- <http://www.algerie360.com/ar/29716> (Consulté le 5-5-2011)
- <http://www.echoroukonline.com/ara/national/33554.html> (Consulté le 1-3-2009)
- [http://annasronline.com/index.php?option=com\\_content&view=article&id=1508:2010-06-27-19-55-21&catid=34:2009-04-06-12-59-04&Itemid=27](http://annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1508:2010-06-27-19-55-21&catid=34:2009-04-06-12-59-04&Itemid=27) (Consulté le 27-6-2010)